

ودائع العملاء	مليون دينار بحريني
2020	2,167
2019	2,170
2018	2,375
2017	2,624
2016	2,494

حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 1.3 في المائة، وعائداً على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.4 في المائة.

مجموع حقوق الملكية	مليون دينار بحريني
2020	515
2019	547
2018	500
2017	501
2016	474

مجموع الموجودات  
مليون دينار بحريني

2020	3,760
2019	3,865
2018	3,582
2017	3,763
2016	3,703

صافي دخل الفوائد	مليون دينار بحريني
2020	80.8
2019	107.3
2018	109.9
2017	90.9
2016	85.8

القروض والسلفيات  
مليون دينار بحريني

2020	1,556
2019	1,671
2018	1,773
2017	1,741
2016	1,767

#### النتائج التشغيلية

انخفض صافي الربح لعام 2020 بنسبة 31.0 في المائة مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ 52.0 مليون دينار بحريني. وانخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للسنة بمقدار 39.7 مليون أو 25.1 في المائة (118.6 مليون دينار بحريني)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض صافي دخل الفوائد والرسوم والعمولات بسبب تأثير الوباء العالمي، بالإضافة إلى الانخفاض في حصة المجموعة في الربح أو الخسارة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال العام نتيجة التأثير السلبي للوباء العالمي على الأداء المالي للشركات الزميلة للبنك.

ساهم استثمار بنك البحرين والكويت المستمر في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان والإدارة الفعالة للتعرضات المتعثرة وزيادة الجهود العلاجية إلى انخفاض كبير في صافي المخصصات من 18.9 مليون دينار بحريني خلال عام 2019 إلى 5.6 مليون دينار بحريني خلال عام 2020، بانخفاض قدره 70.4 في المائة.

#### صافي دخل الفوائد

بسبب الانخفاض الحاد لأسعار الفائدة العالمية من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم اعتباراً من الربع الأخير من عام 2019 انخفض صافي دخل الفوائد بنسبة 24.7 في المائة إلى 80.8 مليون دينار بحريني (2019: 107.3 مليون دينار بحريني).

#### الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد، المحقق من الأنشطة التجارية مثل القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات، وعمليات التداول الاستثماري، والدخل من الشركات التابعة والشركات المشتركة.

وبلغ إجمالي الإيرادات الأخرى لعام 2020 مبلغ 37.8 مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ 51.0 مليون دينار بحريني في عام 2019. وبلغ صافي الرسوم والعمولات، وهو المكون الرئيسي لإجمالي الدخل الأخرى 19.6 مليون دينار بحريني، مقابل 26.6 مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام الماضي. ويعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى تأثير الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء، وبسبب اللوائح الجديدة بشأن تحديد الرسوم والتكاليف. كما انخفضت حصة البنك من أرباح الشركات التابعة والشركات المشتركة من 6.8 مليون دينار بحريني خلال عام 2019 إلى خسارة بلغ قدرها 0.1 مليون دينار بحريني خلال عام 2020 نتيجة للتأثير السلبي للوباء العالمي على الأداء المالي للشركات التابعة. وارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملاء الأجنبية وإيرادات الاستثمار بشكل طفيف من 17.6 مليون دينار بحريني إلى 18.3 مليون دينار بحريني خلال عام 2020.

#### ملخص

نتج عن جائحة كوفيد-19 تحديات استثنائية وغير مسبقة مع تراجع الربحية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبصفتنا مؤسسة مالية مسؤولة اجتماعياً، تمثلت أولويتنا خلال هذا الوقت العصيب في دعم مجتمعاتنا وعمالئنا للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، مثل الحفاظ على السيولة ورأس المال للمجموعة أولوية قصوى، وقد نجحت المجموعة في تحقيق ذلك كما يتضح من السيولة القوية ومؤشرات رأس المال. كما كان الانخفاض في الربحية أمراً متوقعاً ومتماشياً مع الاتجاه السائد في مجال الصناعة المصرفية.

حققت المجموعة ربحاً صافياً بلغ 52.0 مليون دينار بحريني عائد إلى المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 31.0 بالمائة مقارنة بنتائج عام 2019.

ولا تزال المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قوية مع عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.3 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.4 في المائة. وبسبب انخفاض الربحية، انخفض العائد الأساسي والمخفف للسهم من 56 فلساً إلى 39 فلساً. كما تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع مريح للسيولة لهذا العام، حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 34.8 في المائة بنهاية عام 2020 مقارنة بـ 34.4 في المائة بنهاية عام 2019.

يستعرض هذا القسم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعها في الخارج والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات التابعة والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة بورصة البحرين وشروط عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

## ملخص بيان الأرباح أو الخسائر

النسبة المئوية للتغير	الفرق مليون دينار بحريني	2019	2020	مليون دينار بحريني
-24.7%	(26.5)	107.3	<b>80.8</b>	صافي دخل الفوائد
-25.9%	(13.2)	51.0	<b>37.8</b>	إيرادات أخرى
-25.1%	(39.7)	158.3	<b>118.6</b>	مجموع الدخل
-4.0%	2.5	(63.2)	<b>(60.7)</b>	مصروفات تشغيلية
-70.4%	13.3	(18.9)	<b>(5.6)</b>	المخصصات
-31.4%	(23.9)	76.2	<b>52.3</b>	الربح قبل الضرائب
-62.5%	0.5	(0.8)	<b>(0.3)</b>	الضرائب وحقوق غير مسيطرة
-31.0%	(23.4)	75.4	<b>52.0</b>	صافي الربح العائد إلى ملك البنك

### المصروفات التشغيلية

على الرغم من الاستثمار المستمر في الثروة البشرية والتقنيات وتنفيذ وإنجاز العديد من المبادرات الاستراتيجية، فقد انخفضت المصاريف التشغيلية للمجموعة بنسبة 4.0 في المائة، من 63.2 مليون دينار بحريني إلى 60.7 مليون دينار بحريني. كما انخفضت تكاليف الموظفين بنسبة 7.9 في المائة، في حين ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 2.0 في المائة لتصل إلى 25.6 مليون دينار بحريني (2019: 25.1 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن سياسة البنك الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدار الدخل مكنته من تحقيق معدل التكلفة إلى الدخل قدره 51.2 في المائة (2019: 40.0 في المائة).

### صافي المخصصات

تتبع المجموعة المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، فيما يتعلق باحتساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويستبدل المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نموذج الخسارة المتكبدة المعتمد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بنموذج الخسارة المتوقعة للائتمان. وتطبق المجموعة منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر المتوقعة للائتمان على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). تنتقل الموجودات من خلال ثلاث مراحل بناءً على التغير الجوهرى في مخاطر الائتمان منذ أول إثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في وضع مخصصات لتضائل قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضائل في قيم الموجودات.

بلغ صافي المخصصات خلال عام 2020 مبلغ 5.6 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 18.9 مليون دينار بحريني في عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض إلى الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان لضمان درجة عالية من التغطية للقروض وزيادة جهود استعادتها.

### الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملك، 28.9 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة مع 109.3 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانخفاض في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية نتيجة تأثير الوباء على الأسواق المالية وانخفاض صافي الربح.

### المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة.

في نهاية عام 2020، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 3,760.4 مليون دينار بحريني (2019: 3,865.0 مليون دينار بحريني).

واصل البنك نجاحه في تحقيق توازن جيد بين الودائع والقروض والسلف بنسب مريحة من صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء وبلغت 71.8 في المائة بنهاية عام 2020 (2019: 77.0 في المائة).

### الموجودات

بلغ إجمالي الأصول 3,760.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض قدره 2.7 في المائة مقارنة مع 3,865.0 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. وانخفض صافي القروض والسلفيات بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ 1,555.8 مليون دينار بحريني (2019: 1,670.9 مليون دينار بحريني)، في حين سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية زيادة جيدة بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى 957.3 مليون دينار بحريني مقارنة مع 875.0 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2019.

### المطلوبات

لا يزال هيكل التمويل للمجموعة قوياً مع الاعتماد لأدنى الحدود على سوق ما بين البنوك. ظلت ودائع العملاء المصدر الرئيسي للتمويل، حيث شكلت 66.8 في المائة من إجمالي المطلوبات. واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملاء التجزئة لديها، حيث زادت التزاماتها للأفراد إلى 1,053.3 مليون دينار بحريني (2019: 901.4 مليون دينار بحريني)، بينما حافظ إجمالي ودائع العملاء على مستوياته عند 2,167.4 مليون دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2020 (2019: 2,169.5 مليون دينار بحريني). يظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والقروض لأجل جزءاً لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، حيث بلغت الأولى 399.2 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2019: 313.4 مليون دينار بحريني)، والثانية عند 188.5 مليون دينار بحريني عند نهاية العام (2019: 333.0 مليون دينار بحريني) نتيجة إعادة تسديد مبلغ 400 مليون دولار أمريكي قروض لأجل خلال الربع الأول من عام 2020.

## ملخص المركز المالي الموحد

النسبة المئوية للتغير	الفرق مليون دينار بحريني	2019	2020	مليون دينار بحريني
				<b>الموجودات</b>
				نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
-31.9%	(119.9)	376.4	<b>256.5</b>	أذونات خزينة
0.7%	3.4	484.4	<b>487.8</b>	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
14.6%	40.6	278.3	<b>318.9</b>	قروض وسلف للعملاء
-6.9%	(115.1)	1,670.9	<b>1,555.8</b>	أوراق مالية استثمارية
9.4%	82.3	875.0	<b>957.3</b>	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
-7.2%	(5.1)	70.6	<b>65.5</b>	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
12.0%	8.9	74.2	<b>83.1</b>	ممتلكات ومعدات
0.9%	0.3	35.2	<b>35.5</b>	
-2.7%	(104.6)	3,865.0	<b>3,760.4</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
				<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
				<b>المطلوبات</b>
				ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
9.0%	(32.8)	363.1	<b>330.3</b>	اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء
27.4%	85.8	313.4	<b>399.2</b>	اقتراضات لأجل
43.4%	(144.5)	333.0	<b>188.5</b>	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
0.1%	(2.1)	2,169.5	<b>2,167.4</b>	فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
15.5%	21.5	139.0	<b>160.5</b>	
-2.2%	(72.1)	3,318.0	<b>3,245.9</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
5.9%	(32.1)	543.9	<b>511.8</b>	حقوق الملكية العائدة إلى ملك البنك
12.9%	(0.4)	3.1	<b>2.7</b>	حقوق غير مسيطرة
5.9%	(32.5)	547.0	<b>514.5</b>	<b>مجموع حقوق الملكية</b>
-2.7%	(104.6)	3,865.0	<b>3,760.4</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

## ملءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل بازل 3 لقياس ملءة رأس المال منذ يناير 2015، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة لملاك البنك 511.8 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2020 (2019: 543.9 مليون دينار بحريني). ويعزى الانخفاض بنسبة 5.9 في المائة بشكل رئيسي إلى التقييم السلبي للأوراق المالية الاستثمارية بسبب تقلبات السوق وتأثير الإجراءات المتخذة لمواجهة الوباء بهدف دعم المواطنين والشركات البحرينية بالإضافة إلى توزيعات الأرباح خلال العام. حافظ البنك على معدل ملءة رأس المال عند 21.8 في المائة، مقارنة مع 21.7 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة تزيد بكثير عن الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة بالنسبة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وحرصت المجموعة على المحافظة على رأس مال قوي لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية من خلال تبني سياسة ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

إن الحفاظ على هذه النسبة الصحية هو نتيجة لثقافتنا المتواصلة في الأداء المتفوق، ومشاركتنا الواسعة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، والخدمة الممتازة للعملاء، التي تمكننا من الحفاظ على الزخم الذي بنيناه على مدار السنوات وتعزيز القيمة للمساهمين.